

# كتاب

﴿ الخلاصة السنية \* في شرح متن السنوسية ﴾

تأليف

المفتقر الي رحمة الكرم التواب عبد العليم

ابن الشيخ محمد أبي حجاب الشافعي

. مذهبها الحدادى بلدا ومولدا

أحد علماء الازهر الشريف

ومدرس بنظام القسم

الاولى الازهرى عفا

الله عنه آمين

وقف على طبعه وتصحيحه الشيخ محمد منير الدمشقى من علماء الازهر

١٩٥٤٦٥٦٦

الطبعة الرابعة

يباع بالمكتبة النظامية لصاحبها الشيخ محمد اسماعيل الكنتي

لطلبة السنة الثانية النظامية \* شرحا لما قرره

المجلس الاعلى للمعاهد الدينية الاسلاميه .

( كتابى يا اولى الابواب سهل \* يفيد الطالبين بلا موقف )

( أبحث لكم دراسته ولكن \* حقوق الطبع تحفظ للمؤلف )

﴿ مطبعة الشرق أمحبها : — عبد العزيز وعبد الرحمن محمود فايد ﴾

بحارة المدرسة نمرة ٦ بجوار الازهر بمصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمه \* والصلاة والى سلام على منبج حكه \* سيدنا محمد المؤيد  
 بالمعجزات \* وعلى آله وصحبه ذوى الكرامات ﴿ أما بعد ﴾ فيقول المفتقر  
 الى رحمة الكريم التواب \* عبد المليم بن الشيخ محمد ابى حجاب \* هذا شرح  
 لطيف على متن السنوسية \* راعيت فيه حال طلبة السنة الثانية النظامية \* التى  
 أدرس الآن بها مع جمع من حضرات العلماء الاكابر \* تحت رئاسة صاحب  
 الفضيلة الشيخ محمد شاكر \* وكيل الجامع الازهر \* وشيخ القسم الاول  
 الانور \* وسميته الخلاصة السنية \* فى شرح متن السنوسية \* والله اسأل  
 ونبيه اتوسل \* أن ينفع به كل مطالع \* وقارىء \* وسامع  
 ﴿ مقدمة ﴾ التوحيد افة العلم بان الشىء واحد ( واصطلاحاً ) علم يبحث فيه  
 عما يجب وما يستحيل وما يجوز فى حقه تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام  
 وعن الممكنات من حيث الاستدلال بها على وجود صانها والسميات من حيث  
 اعتقادها ( وهو موضوعه ) ذات الله تعالى وذات رسله من حيث ما يجب لكل واحد  
 يستحيل وما يجوز والممكنات والسميات من حيث الاستدلال ووجوب  
 الاعتقاد ( ونحوه ) معرفة الله تعالى بالبراهين القطعية والفوز بالسعادة الابدية  
 ( وفضله ) انه اشرف العلوم لكونه متعلقاً بذاته تعالى وذات رسله والمتعلق بالكم  
 يشرف بشرف المتعلق ( بالفتح ) ( وانسبته ) الى غيره انه أصل العلوم الدينية وما س  
 فرج عنه ( وواضعه ) أبو الحسن الاشمري ومن تبعه وأبو منصور الماترىدى و

تسمه ( واسمه ) علم أصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام والفقہ الاكبر  
 ( واستمداده ) من الأدلة العقلية والنقلية ( وحكمه ) الوجوب العيني على كل مكلف  
 ذكر اكان أو أثنى حراً أو رقياً ( ومسائله ) قضاياها الكلية كقولنا الواجب لذاته  
 يجب اتصافه بالوجود والقدم وغيرهما من صفات الكمال ويستحيل عليه العدم  
 والحدوث وغيرهما من صفات النقصان ويجوز في حقه فعل كل ممكن أو زك  
 قال المصنف سيدي محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني رحمه الله تعالى  
 وتقمنا به وبعلومه آمين

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الحمد لله

ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر  
 ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر أو أجذم أو أقطع ( روايات )  
 والحمد لفة الثناء بالجليل على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري ( واركانه ) خمسة  
 حامد ومحمود ومحموده ومحمود عليه وصيغة فاذا قلت زيد عالم لكونه أكرمك فانت  
 حامدو زيد محمود والعلم محمود به والكرم محمود عليه والصيغة هي قولك زيد عالم ( ثم )  
 ان الحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتاً واعتباراً كما في هذا المثال وقد يحدثان  
 ذاتاً ويختلفان اعتباراً كما اذا قلت زيد كرم لكونه أكرمك فالمحمود به الكرم من  
 حيث انه مدلول الصيغة والمحمود عليه الكرم من حيث انه باعث على الحمد  
 ( واصطلاحاً ) فعل ينبيء عن تعظيم المنعم سبب كونه ممنعاً على الحامد أو غيره

قال المصنف والصلاة والسلام على رسول الله

الصلاة من الله على رسوله صلى الله عليه وسلم معناها الرحمة وسلامه عليه معناها  
 السلامة من النقائص فالمصنف رحمه الله طلب منه تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم  
 روضة تليق بجنابه المنيف وسلامة مما بعد نقصاً بالنسبة لمقامه الشريف اذ  
 السكامل يقبل الترقى في الكالات

قال المصنف اعلم ان الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة  
أقسام الوجوب والاستحالة والجواز

اعلم ان الحكم اثبات امر لا مر أو نفيه عنه (وينقسم) الى ثلاثة أقسام شرعي وعادي  
وعقلي (فالشرعي) ينقسم الى قسمين تكليفي ووضعي فالتكليفي هو خطاب الله  
الدال على إيجاب فعل المكلف أو نديه أو تجريمه أو كراهته أو إباحته والوضعي هو  
خطاب الله الدال على جمل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو فاسداً  
(والعادي) اثبات امر لا مر أو نفيه عنه بواسطة التكرار كاثبات الشبع للاكل في  
قولنا الاكل مشبع واثبات حصول البرد لعدم السترفي قولنا عدم السترفي حصول البرد  
وكنفي الشبع عن عدم الاكل في قولنا ليس عدم الاكل مشبعا وكنفي الاحراق عن  
النار عند وجود الماء في قولنا النار مع وجود الماء على الجذب مثلاً ليست محرقة فهذه  
أحكام عادية غاية ما تنفيده مقارنة الشبع للاكل وحصول البرد لعدم السترو هكذا  
ولا تنفيده تعيين المؤثر في الشبع مثلاً هل هو الاكل أو غيره وقد دل الدليل العقلي  
والشرعي على ان المؤثر هو الله تعالى فالعقل سيأتي في مبحث الوحدة والشرعي  
كقوله تعالى ذلكم الله ربكم لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه (والعقل) اثبات امر  
لا مر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضح كاثبات الوجود لله في  
قولنا الله موجود ونفي عدمه في قولنا ليس بمدوم (وينحصر) في ثلاثة أقسام  
بمعنى انه لا يخرج عنها وهي (الوجوب) وهو عدم قبول الانتفاء (والاستحالة)  
وهي عدم قبول الثبوت (والجواز) وهو قبول الثبوت والانتفاء على التبادل

قال المصنف قالوا يجب ما لا يتصور في العقل عدمه والمستحيل ما لا يتصور  
في العقل وجوده والجائز ما يصح في العقل وجوده وعدمه

بمعنى ان الواجب شيء لا يصدق العقل بانتفائه والمستحيل شيء لا يصدق العقل  
بثبوته والجائز شيء يصدق العقل بثبوت وانتفائه على سبيل التبادل قالوا

بالوجود في كلامه الثبوت والتحقق في نفس الامر ليخرج عن المستحيل الصفة  
 النفسية والصفات المعنوية وصفات السلوب ويدخل في الجائز صفات  
 الحوادث التي ليست وجودية (والاحسن) ان تقول (الواجب) هو الثابت الذي  
 لا يقبل الانتفاء (والمستحيل) هو المنفي الذي لا يقبل الثبوت والجائز هو ما يقبل  
 الثبوت والانتفاء على التبادل (وينقسم) الواجب (الى ضروري) وهو لا يحتاج  
 الى نظر واستدلال كالنحو للجرم بمعنى أخذه قدر امن الفراغ (والى نظري) وهو  
 ما يحتاج الى نظر واستدلال كذاته تعالى وصفاته (كما ينقسم) الى واجب لذاته  
 وواجب لغيره والواجب لذاته الى مطلق والى متيّد (فالواجب الذاتي المطلق)  
 كذاته تعالى وصفاته ( والواجب الذاتي المقيد) كالنحو للجرم فانه واجب مادام  
 الجرم باقيا (واما الواجب لغيره) فكوجود شيء من الممكنات في زمن علم الله وقوعه  
 فيه فانه واجب لتعلق العلم بما ذكر وان كان في ذاته جائزا لاستواء وجوده وعدمه  
 (وينقسم) المستحيل (الى ضروري) كعدم نحو الجرم (والى نظري) كالشريك لله  
 تعالى ( كما ينقسم الى مستحيل لذاته ومستحيل لغيره والمستحيل لذاته الى مطلق  
 والى مقيد (فالمستحيل الذاتي المطلق) كالشريك لله تعالى (والمستحيل الذاتي  
 المقيد) كعدم نحو الجرم (واما المستحيل لغيره) فكوجود شيء من الممكنات في  
 زمن علم الله عدم وقوعه فيه فانه مستحيل لتعلق العلم بما ذكر وان كان هو في ذاته  
 جائزا لاستواء وجوده وعدمه ( وينقسم) الجائز (الى ضروري) كاتصاف  
 الجرم بخصوص الحركة أو السكون (والى نظري) كتعذيب المطيع فان العقل  
 لا يحكم بجوازه الا بعد ان ينظر في دليل الوجدانية فيعلم انه تعالى لا يستل عما  
 يفعل (واما) الشرح فقد بين ان الله تعالى قد اختار بفضل الله للمؤمن المطيع النعيم  
 المقيم كما اختار بعدله للكافر العذاب الاليم (وقد علمت) ان الجائز قد يكون واجبا  
 أو مستحيلا لتعلق علم الله تعالى بوقوعه أو بعدم وقوعه

قال المصنف ومحب على كل مكلف شرعا أن يعرف ما يجب في حق مولانا

جل وعز وما يستحيل وما يجوز وكذا يجب عليه أن يعرف مثل ذلك في حق  
الرسول عليهم الصلاة والسلام

الوجوب المذكور أولاً شرعي وهو ما يثاب الشخص على فعله وما يقب على تركه  
(ودليل هذا الوجوب) قوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله والمذكور ثانياً عقلي وهو  
عدم قبول الانتفاء (والمكلف) هو البالغ العاقل سليم الحواس ولو السمع أو البصر  
الذي بلغت الدعوة فخرج الصبي ولو مميزاً والمجنون ومن خلق أعمى أصم أو حصل له  
ذلك قبل البلوغ ولم تبلغه دعوة الرسول الذي أرسل إليه على الصحيح وعليه  
فأهل الفترة (بفتح الفاء) ناجون من عذاب النار (وأهل الفترة) هم من لم يكونوا في  
زمن رسال الرسول أو يكونوا في زمن رسالته ولم يرسل إليهم كالذين بين اسماعيل ومحمد  
صلى الله عليه وسلم من العرب فهم أهل فترة حتى في زمن أنبياء بني إسرائيل لأنهم لم  
يرسلوا إليهم إذ لم يرسل إليهم بعد اسماعيل رسول سوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
واسماعيل انتهت رسالته بموته كبقية الرسل لأن ثبوت الرسالة بعد الموت من  
خصائص نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (وفي) معنى اللام وحق بمعنى الذات وجل  
بمعنى تزد عملاً يليق به وعز بمعنى انصف بما يليق به (والنبي) لغة المخبر واصطلاحاً  
الإنسان ذكر حر أوحى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه (والرسول) لغة المبعوث  
من مكان إلى مكان آخر واصطلاحاً إنسان ذكر حر أوحى إليه بشرع يعمل به وأمر  
بتبليغه (واقصر) المصنف عليه نظراً إلى أن جميع ما يأتي من الأحكام خاص به  
يعنى أنه يجب شرعاً على كل مكلف معرفة ما يجب لذاته تعالى وما يمنع وما يجوز وما  
يجب لذات رساله وما يمنع وما يجوز (والدرفة) هي الاعتقاد الجازم المطابق للواقع  
عن دليل فن شك في شيء من العقائد أو توهم أو ظن أو اعتقاد اعتقاد اجازم غير مطابق  
للواقع كجزم النصرى بالتثليث فهو كافر اتفاقاً وأما من اعتقدها اعتقاداً مطابقاً  
للواقع بلا دليل وهو المفلد فني إيمانه خلاف والصحيح أنه مؤمن عاص إن كان فيه

أهلية للنظر في الدليل ولم ينظروا الا فؤ من غير عاين (والدليل) قمان اجالي  
 ونفصيلي (والاول) هو المعجوز عن تقريره وردشبهه (والثاني) هو المقدور على  
 تقريره وردشبهه والواجب على المكلف معرفة العقائد بالدليل الاجالي وأما  
 معرفتها بالدليل التفصيلي ففرض كفاية يسقط بشخص عارف لها بما ذكر في كل  
 مسافة قصر

قال المصنف فيما يجب لمولانا جل وعز عشر ووصفة

أما عبر من التبعية لان الواجب في حقه تعالى وان كان لانه لانه له لكن بمضه لم  
 يتم لنا دليل عليه بخصوصه فوجب علينا معرفته اجالا وهو كل الكالات وبمضه  
 قام لنا دليل عليه بخصوصه فوجب علينا معرفته تفصيلا وهو العشرون صفة الآتية  
 (والمراد) بالصفة ما ليس ذاتا في شمل النفسية والسلبية والمعاني والمعنوية

قال المصنف وهي الوجود

الوجود صفة ثبوتية لا تحقق لها في الخارج ولا ارتباط لها بغير الذات نخرج بقولنا  
 ثبوتية صفات السلوب وقولنا لا تحقق لها في الخارج صفات المعاني وقولنا ولا  
 ارتباط لها بغير الذات الصفات المعنوية فانها مرتبطة بصفات المعاني أي لازمة لها  
 قال المصنف والقدم والبقاء ومخالفته تعالى للحوادث وقيامه تعالى  
 بنفسه أي لا يفتقر الى محل ولا مخصص

(القدم هو عدم أولية الذات والصفات) والبقاء هو عدم آخرية الذات والصفات  
 (ومخالفته تعالى للحوادث) هي عدم مماثلته لها في شيء لا في ذات ولا في صفة من  
 الصفات ولا في فعل من الافعال (وأشواغ) المائة عشرة ستاتي للمصنف في ضد هذه  
 الصفة (وقيامه تعالى بنفسه) هو عدم افتقاره الى محل أي ذات يقوم بها ولا الى  
 مخصص اي موجد يوجد فبعدم افتقاره تعالى الى محل لزم انه جل وعز ذات لا صفة  
 وبعدم افتقاره تعالى الى مخصص لزم ان ذاته تعالى ليست كسائر الذات المتفكرة  
 الى المخصص فانذا القيام بنفسه هو عبارة عن النفي المطلق وذلك لا يمكن ان يكون  
 الا لمولانا جل وعز (يا ايها الناس أتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد)

قال المصنف والوحداية أى لا تانى له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله

الوحداية هي عدم التعدد في الذات والصفات والافعال فوحدة الذات تستلزم نفى أمرين عنها \* أحدهما الكم المتصل في الذات وهو تركيب الذات من أجزاء \* وثانيهما الكم المنفصل في الذات وهو وجود نظير لها (ووحدة الصفات تستلزم نفى أمرين أيضا \* أحدهما الكم المتصل في الصفات وهو تعدد صفتين له تعالى من جنس واحد كقدرتين وعلمين وهكذا \* وثانيهما الكم المنفصل في الصفات وهو وجود صفة لتغيره تشبه صفته تعالى (ووحدة الافعال) تستلزم نفى الكم المنفصل فيها وهو ان يكون لتغيره تعالى فعل من الافعال \* وأما الكم المتصل في الافعال وهو تعدد افعاله تعالى فثابت لا يصح تقيده لان كل العوالم أفعاله وهي لا تحصى كثرة وعددا ولا تقف عند حد (وما يعلم جنود ربك الا هو)

قال المصنف فهذه ست صفات \* الاولى نفسية وهي الوجود والخمسة بعدها سلبية الصفة النفسية هي ما لا تتحقق الذات خارجا وبدونها كالتحيز للجرم فان الجرم لا يتحقق في الخارج بدونه بخلاف الصفات غير النفسية كالقدرة مثلا فان الجرم لا يتوقف تحققه في الخارج عليها (ومنى) كون الخمسة التي بعدها سلبية ان كل واحدة منها سلبت أمرا لا يليق ببولانا جل وعز كما علم ذلك من تعاريفها السابقة لأنها مسلوبة ومتشفية عنه تعالى والالزام ان يثبت له أضدادها وهي مستحيلة عليه تعالى

قال المصنف ثم يجب له تعالى سبع صفات تسمى صفات المعاني

اعلم ان الصفة ان كانت وجودية سميت في اصطلاح المتكلمين صفة معنى وان لم تكن وجودية فان كانت نبوتية لازمة لصفة أخرى سميت صفة منبوية أو غير لازمة لصفة أخرى سميت صفة نفسية وان كانت غير نبوتية سميت صفة سلبية

قال المصنف وهي القدرة والارادة المتعلقةتان بجميع الممكنات

القدرة صفة وجودية قديمة قائم بذاته تعالى يتأني بها الجاد كل ممكن واعدامه

(والارادة) صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تخصص الممكن ببعض ما يجوز

عليه من الممكنات المتقابلات المجموعة في قول بعضهم

الممكنات المتقابلات \* وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات \* كذا المقادير يروى الثقات

ويعلقان بالممكنات لا بالواجبات ولا بالمستحيلات لان وظيفة القدرة التاثير

ووظيفة الارادة تخصيص ما تؤثر في القدرة والذي يقبل التاثير هو الممكن لان

التاثير في الواجب اما بايجاده وهو محال للزوم تحصيل الحاصل واما باعدامه وهو

محال ايضا للزوم قلب حقيقته وفي المستحيل الذي هو نفى صرف وعدم محض اما

بايجاده وهو محال للزوم قلب حقيقته واما باعدامه وهو محال ايضا للزوم تحصيل

الحاصل (وللقدرة) تعلقان (احدهما) صلوحى قديم وهو صلاحيتها في الازل

لا يجاد كل ممكن فيما لا يزال (ثانيهما) تنجزى حادث وهو ايجادها للممكن بعد عدمه

السابق (١) واللاحق واعدامها له بعد وجوده وما عد ذلك فتعلق قبضة وهو ثلاثة

(احدها) كون الممكن فيما لا يزال قبل وجوده في قبضة القدرة بمعنى ان الله تعالى ان

شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجدها (ثانيها) كونه فيما لا يزال بعد وجوده في

قبضة القدرة بمعنى ان الله ان شاء اعدمه وان شاء ابقاه (ثالثها) كونه في حالة عدمه

في قبضة القدرة بمعنى ان الله ان شاء ابقاه على عدمه وان شاء اوجدها (وللارادة)

تعلقان (احدهما) صلوحى قديم وهو صلاحيتها في الازل لتخصيص الممكن باى

امر من الامور المتتابلة المتقدمة (وثانيهما) تنجزى قديم وهو تخصيصها في الازل

للممكن ببعض ما يجوز عليه (واما) تخصيصها للممكن عند ايجاده او اعدامه فليس

تعلقا مستقلا بل هو اظهار للتعلق التنجزى القديم (والتخصيص) ترجيح احد

طرفي الممكن من وجود او عدم او طول او قصر او غيرهما مما تقدم بالوقوع

بدلا عن مقابله

(١) قوله السابق اى على الاجاد وقوله اللاحق اى الذى ياتى بعده الاجاد للبحث اه

قال المصنف والملم المتعلق بجميع الواجبات والجائزات والمستحيلات

الملم صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات تملق احاطة وانكشاف فالواجبات كذاته تعالى وصفاته والجائزات كذوات مخلوقات وصفاتها وافعالها والمستحيلات كالشريك والولد (وليس له) الانعق تنجزى قديم وهو تملقه بجميع الامور في الازل على وجه الاحاطة والانكشاف

قال المصنف والحياة وهي لاتتعلق بشئ.

الحياة صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تصحح لمن قامت به ان يتصف بالقدرة وغيرها من الصفات ومعنى كونها لاتتعلق بشئ انها لاتقتضي اى لاستتازم امرا زائدا على قيامها بمحلها (واما) الصفة المتملقة فهي التى تقتضى اى تستلزم امرا زائدا على قيامها بمحلها فاللم مثلا قائم بمحلها ويقتضى اى يستلزم امر يعلم به (واعلم) ان التعلق حتمية في التنجزى وهو التعلق بالفعل واما اطلاق التعلق على صلاحية الصفة في الازل لشئ او على كون الشئ في القبضه فهو مجاز (تنبيه) التعريف المذكور للحياة القديمة فان تركت منه لفظ قديمة كان تعريفا للحياة الحادثة ايضا وهي ليست نفس الروح ولا ملزومة لها عقلا بل يجتمعان عادة ويصح افتراقهما فقد خلق الله تعالى الحياة في كثير من الجمادات معجزة من غير ثبوت ارواحها كتسليم الشجر على المصطفى وتسييح الحصى في كف صلي الله عليه وسلم

قال المصنف والسمع والبصر المتعلقان بجميع الموجودات

السمع صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تنكشف بها الموجودات وكذا يقال في البصر (ولهما) ثلاث تملقات (احدها) صلوحى قديم وهو صلاحيتهما للتعلق بالموجود الجائز قبل وجوده (وثانيها) تنجزى حادث وهو تعلقهما بالموجود المذكور بعد وجوده (وثالثها) تنجزى قديم وهو تعلقهما أزلا بذاته تعالى وصفاته فينكشف له تعالى بسمعه وبصره ذاته وصفاته حتى سمعه وبصره (تنبيه)

الانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر والانكشاف بهما غير الانكشاف بالعلم ولكل حقيقة يفوض امرها الى الله تعالى وليس الامر على ما عنده من ان البصر يفيد بالمشاهدة وضوحا فوق العلم بل جميع صفاته تعالى تامة كاملة يستحيل عليها الخفاء والزيادة والنقص

قال المصنف والكلام الذي ليس بحرف ولا صوت ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات

الكلام صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى دالة على جميع معلوماته التي لانهاية لها منزهة عن الحرفية والصوتية والتقدم والتأخر والالحق والاعراب والصحة والاعلال وغير ذلك (وهي) صفة واحدة لكنها تتنوع باعتبار دلالتها الى امر ونهي ووعد وعيد وغير ذلك ولها ثلاث تعلقات احدا اصلوحي قديم وهو دلالتها على الامر والنهي قبل وجود المكلفين ثانيها تنجزى حادث وهو دلالتها على ما ذكر بعد وجودهم ثالثها تنجزى قديم وهو دلالتها على الواجبات والمستحبات والجزئات التي سيوجد منها وما لا يوجد والنظر الى هذا التعلق الثالث قال المصنف ويتعلق بما يتعلق به العلم من المتعلقات واعلم ان الكلام كما يطلق على الصفة المتقدمة يطلق على الالفاظ التي نقرؤها ونعبد بتلاوتها وهي تدل على ما تدل عليه الصفة القديمة

قال المصنف ثم سبع صفات تسمى صفات معنوية وهي ملازمة لل سبع الاولى وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما

الكون قادر اصفة ثبوتية قديمة قائمة بذاته تعالى لازمة للتدبر والكون مريدا اصفة ثبوتية قديمة قائمة بذاته تعالى لازمة للارادة وهكذا ومعنوية منسوبة للمعنى الذي هو مفرد الماني للقاعدة وهي انه اذا اريد النسبة لجمع نسب الى مفرده وانما سميت معنوية لان الانصاف بها لازم للانصاف بال سبع الاولى فان انصاف الذات بالكون عالما مثلا لا يصح الا اذا قام بها العلم لما علمت ان صفات الماني ملزومة

والصفات المنوية لازمة ولهذا نسبت هذه الى تلك فقبل صفات معنوية (واعلم)  
 أن التعلق إنما هو لصفات المعاني (ماعداء الحياة) لا للصفة النفسية ولا للصفات  
 السلبية ولا للصفات المعنوية

قال المصنف ومما يستحيل في حقه تعالى عشرون صفة وهي أضداد العشرين الأولى  
 وهي العدم والحدوث وطر والعدم والمائلة للحوادث بان يكون جرماً أى تاخذ  
 ذاته العلمية قدر من الفراغ أو يكون عرضاً يقوم بالجرم أو يكون في جهة للجرم أوله  
 هوجبة أو يتتيد بمكان أو زمان أو تتصف ذاته العلمية بالحوادث أو يتصف  
 بالصغر أو الكبر أو يتصف بالاغراض في الافعال والاحكام

قد سبق ان كالات الله لانها ية لها فكذلك ضد ادها لكن ما لم يقم عليه دليل عقلي  
 ولا تقلى لم نكلف بمعرفته ولا بمعرفة أضداده تفصيلاً بل اجمالاً بان نعتقد ان له  
 تعالى كالات لا تتناهى وانه يستحيل اضدادها وما قام عليه دليل عقلي او تقلى من  
 الكالات وهو العشرون صفة كلفنا بمعرفته وبمعرفة ضده تفصيلاً ولذا عبر المصنف  
 عن التبعية (والمراد) بالضد هنا كل مناف سواء كان وجودياً أو عدمياً فكانه قال  
 يستحيل في حقه تعالى كل ما يناه في صفة من الصفات المتقدمة (فناهى) الوجود العدم  
 وهو الانتفاء و(مناهى) القدم الحدوث وهو الوجود ثم عدم (ومناهى) البقاء طرو  
 العدم وهو حصوله بعد ان لم يكن (ومناهى) المخالفة للحوادث المائلة لها أى المشابهة  
 (وانواع) المائلة للحوادث المستحيلة عليه تعالى عشرة (أحدها) أن يكون جرماً  
 (والجرم) هو ما أخذ قدر من الفراغ فتفسير المصنف له بالاخذ قدر من الفراغ تفسير  
 باللازم (ثانيها) أن يكون عرضاً (وهو) ما قام بغيره فتفسير المصنف له بالقيام بالحل  
 تفسير باللازم (ثالثها) أن يكون في جهة للجرم بان يكون المولى تبارك وتعالى عن يمين  
 الجرم كالمرش أو شماله أو فوقه أو تحته أو امامه أو خلفه (رابعها) أن يكون له تعالى  
 جهة بان يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو امام أو خلف لان الجهات

الست من عوارض الجرم \* خامسها أن يتقيد بمكان بان يحل فيه على الدوام وكذا يستحيل عليه تعالى الحلول في المكان لا على الدوام بان يكون فوق العرش أو في السماء وأما قوله تعالى (وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله) فالجار والمجورور فيه متملق باله بمعنى المعبود والسماء والارض محلان للعبادة لا للمعبود (والمكان) هو الفراغ الذي يحل فيه الجرم \* سادسها أن يتقيد بزمان بان يكون وجوده تعالى مقارنا لزمان من ليل أو نهار (وانما) كان تقييده تعالى بالمكان أو الزمان مستحيلا لانهما حادثان فلا يتقيد بهما الا ما كان حادثا والمولى قديم فكيف يتقيد بالحادث \* سابعها أن يتصف ذاته العملية بالحوادث كقدرة حادثة \* ثامنها أن يتصف بالصغر أى قلة الاجزاء كالآدمي القصير لانه ليس جرما \* تاسعها أن يتصف بالكبر أى كثرة الاجزاء كالآدمي الطويل لعدم كونه جرما (وأما) الكبر معنى العظم فليس بمستحيل ومنه قوله تعالى الكبر المتعال \* عاشرها أن يتصف بالاغراض في الافعال كخلق عباده ليعبده وهو وأما قوله تعالى (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) فاللام فيه للعاque والمعنى وما ترتب على خلقهم مصلحة عائدة عليهم الا عبادتهم (والاحكام) كاجاب الصلاة مثلا على عباده لحصول الدرجات لهم في الجنة (والاغراض) جمع غرض وهو المصلحة الباعثة على فعل أو حكم فان ترتبت على الفعل أو الحكم فحكمة ولا تخلو أفعاله تعالى وأحكامه عنهم وان كنا لا نطلع عليها ومثلوا ذلك بما لو غرس انسان شجرة لثمرها فثمرها غرض باعث على الفرس وظلها بعد ذلك حكمة أى مصلحة مترتبة على الفعل من غير أن تكون باعثة عليه فحكم الله تعالى بالنسبة لافعاله وأحكامه كالظل بالنسبة للفرس

قال المصنف وكذا يستحيل عليه تعالى أن لا يكون قائما بنفسه بان يكون صفة يقوم بمحل أو يحتاج الى مخصص

هذا متا في القيام بالنفس والباء لتصوير النفي فليس المولى جل وعز صفة حتى يحتاج الى محل أى ذات يقوم بها وليس جل وعز حادثا حتى يحتاج الى مخصص أى موجود

قال المصنف وكذا يستحيل عليه تعالى ان لا يكون واحدا بان يكون مركبا في ذاته او يكون له مماثل في ذاته أو في صفاته او يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الافعال

هذا منافي للوحدانية والباء لتصوير النفس فليس المولى جل وعز مركبا في ذاته أو في صفاته أو له مماثل فيهما وليس مما جل شأنه في الوجود مؤثر في فعل من الافعال وما ينسب منها لغيره جل وعز قائم هو بطريق الكسب وهو تعلق قدرة البعد بالمقدور فإذا اراد البعد فعلا من الافعال خلق الله فيه قدرة (١) وخلق ذلك الفعل المراد قارادة العبد بسبب في ايجاد الله القدرة والفعل معا

قال المصنف وكذا يستحيل عليه تعالى العجز عن ممكن ما و ايجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده اى عدم ارادته له تعالى او مع الذهول او الغفلة او بالتعليل او بالطبع وكذا يستحيل عليه تعالى الجهل وما في معناه معلوم ما والموت والصمم والعمى والبكم

هذا شروع في بيان منافيات صفات المادي (فنافي) القدرة العجز عن اى ممكن وهو صفة وجودية قائمة بالماجز لا يتاني معها ايجاد ولا اعدام (ومنافي) الارادة ايجاد شيء من العالم و اعدامه (اما) مع كراهته العقلية وهي عدم ارادته لذلك اليجاد او الاعدام وهذا ينفي عموم تعلق الارادة وهو محال اذ لا يقع في ملكه الا ما يريد بخلاف الكراهة الشرعية وهي طلب ترك الشيء طمبا غير جازم فانها لا تنفي ذلك الصوم لان المكروه كراهة شرعية بل والمحرم مراد ان له تعالى (٢) اذ لا ملازمة بين الارادة والامر فقد يريد الله تعالى الشيء ويامر به كايمان الانبياء وسائر المؤمنين وقد لا يريد به ولا يامر به كالكفر في حق من ذكر وقد لا يريد الشيء ويامر به كايمان من سبق في علمه تعالى انه لا يؤمن كابي جهل وفرعون ونمرود وغيرهم وقد

(١) قوله قدرة هي العرض المقارن للفعل اه

(٢) قوله اذ لا ملازمة الخ اى لان الامر من اقسام الكلام النفسى وهو مبين

للارادة فيكون الامر مبينا لها ايضا اه

يريد الشيء ولا يامر به كالكفر في حق من ذكر (واما) مع زهوله او غفلته عن ذلك الابداء والاعدام (والزهول) هو عدم العلم بالشيء مع تقدم العلم به (والغفلة) هي عدم العلم بالشيء مطلقا وهما يتفان عموم تساق الارادة ايضا لم تقدم (واما) بالتلميل او بالطبع (والاول) هو تأثير شي في شي آخر بلا توقف على وجود شرط أو انتفاء مانع كتأثير حركة الاصبع في حركة الخاتم (والثاني) هو تأثير شي في شي آخر بطبعه وحقيقته مع التوقف على وجود شرط وانتفاء مانع كتأثير النار في الاحراق عند وجود الشرط وهو المماسه وانتفاء المانع وهو البلولة (وهما) يتفان ذات الارادة بالنظر للواقع لان الفائل هما مجرهما في جميع العالم الا في بعضه دون بعض كما فرضه المصنف والا كما منافيين لعموم تعلق الارادة (ومنافي) العلم الجهل ومافي معناه سواء كان الجهل بسيطا او مركبا والاول هو عدم العلم بالشيء والثاني هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه وانما سمي مركبا لاستلزامه لجهلين الاول جهل الشخص بحقيقة الشيء والثاني جهله بحال نفسه لانه يجهل انه جاهل (والمراد) بمافي معناه الظن وهو ادراك الطرف الراجح والوهم وهو ادراك الطرف المرجوح والشك وهو ادراك كل من الطرفين على حد سواء (ومنافي) الحياة الموت وهو امر وجودي بضاد الحياة (ومنافي) السمع الصمم وهو امر وجودي بضاد السمع (ومنافي) البصر العمى وهو امر وجودي بضاد البصر (ومنافي) الكلام البكم وهو امر وجودي بضاد الكلام

قال المصنف واضداد الصفات المنوبة واضحة من هذه

مراده بالضد مطلق المنافي كما تقدم وانما كانت منافيات هذه واضحة من منافيات تلك لانك اذا علمت ان منافي القدرة المحرز تعلم ان منافي كونه قادرا كونه عاجزا وانما علمت ان منافي الارادة الكراهة تعلم ان منافي كونه مريدا كونه كارها وهكذا

قال المصنف واما الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن او مركب

هذا هو لقسم الثالث مما يجب على المكلف معرفته في حق مولانا جل وعز يعني ان

الجائز العقلي بالنسبة لذاته تعالى هو فضل كل ممكن اى بايجاده أو اعدامه (أو تركه) اى ترك الممكن بمعنى ابقائه على حاله من وجود أو عدم فالجواز ليس راجعا للصفات القائمة بذاته تعالى لاستحالة اتصافه بصفة جائزة وانما هو راجع لصدور الممكن عن قدرته تعالى وذلك كالخلق والرزق والغنى والفقر وبث الانبياء ورؤيته تعالى وهى تقع للمؤمنين فى الدار الآخرة لالكفار انفاقا ولالمتنافقين على الصحيح وأما فى دار الدنيا فلم تقع الا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء لكن هذا انما هو فى اليقظة وأما فى المنام فذهبت طائفة الى الجواز وأخرى الى المنع لان ما يرى فى المنام خيال ومثال وهما محالان عليه تعالى ﴿ تنبيه ﴾ الممكن هو الجواز وقد تقدم تعريفه أول الكتاب والمراد منه هنا ذاته بقطع النظر عن وصفها بالامكان والالزام الدور المنفسد للتعريف فان جرينا على انه ضابط فلا فساد

قال المصنف أما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم لانه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون أحد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجعا عليه بلا سبب وهو محال ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرها وملازم الحادث حادث ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم

البرهان هو الدليل والدليل اما عقلي وهو ما كان من كتاب أو سنة أو اجماع واما عقلي وهو ما لم يكن كذلك ثم اذا ركب من مقدمتين ليس فيهما تعليق أحد الطرفين على الآخر سمي حلييا وتسمى الاولى منه ما صغرى والثانية كبرى وان كان فى الاولى منها ذلك التعليق سمي شرطيا انظرا الى اشتغالها على أداة الشرط واستثنائيا انظرا الى اشتغال الثانية على أداة الاستثناء وتسمى الاولى كبرى والثانية صغرى (وتقرير) الدليل على وجوده تعالى بالطريق الاول ان تقول العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث فالعالم لا بد له من محدث وهذا المحدث لا جائز أن يكون

ممكن لان الممكن فاقد الوجود لذاته وفاقد الشيء لا يمكنه أن يمتطيه لغيره ولا جاز أن يكون مستحيلا لانه معدوم والمعدوم لا يوجد غيره فتمين ان يكون واجب الوجود وهو الله جل شانہ (وأشار المصنف) الى دليل الصغرى بقوله ودليل حدوث العالم الخ والى دليل الكبرى بقوله لانه لو لم يكن له محدث الخ وقدم دليل الكبرى لقلة الكلام عليه لانها لا تحتاج الا الى دليل واحد بخلاف الصغرى فانها تحتاج الى دليلين لانها في قوة دعوتين (الاولى) حدوث الاجرام وقد استدلت عليها بقوله (ودليل حدوث العالم) اى الاجرام (ملازمة للاعراض الحادثة من حركة وسكون وغيرهما) كيباض وسواد (وملازمة الحادث حادث) لان ملازم الشيء لا يصح أن يسبقه والا انتفت الملازمة (والثانية) حدوث الاعراض وقد استدلت عليها بقوله (ودليل حدوث الاعراض مشاهدة تغيرها من عدم الى وجود ومن وجود الى عدم) فاذا كان الجرم ساكننا ثم تحرك فقد تغيرت حركانه من عدم الى وجود وتغيرت سكناته من وجود الى عدم واذا كان متحركا ثم سكن فبالعكس ومعلوم أن القديم لا يتغير (وتقرير) الدليل على وجوده تعالى بالطريق الثاني أن تقول لو لم يكن للعالم (هو ما سوى الله) محدث بل حدث بنفسه اى بذاته لزم أن يكون احد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب لكن كون أحد الامرين المتساويين مساويا لصاحبه راجحا عليه بلا سبب محال (١) واذا استحال هذا اللازم (٢) فاللزوم (٣) مثله فيصدق نقيضه وهو ان العالم له محدث (تنبيه) المراد بالامرئ المتساويين الوجود والعدم وباحدهما الوجود وبصاحبه العدم

قال المصنف واما برهان وجوب القدم له تعالى فلانه لو لم يكن قديما لكان حادثا فيفتقر الى محدث فيلزم الدور أو التسلسل

(١) لما فيه من اجتماع الضدين وهما الرجحان والمساواة (٢) هو ما ذكرناه بقولنا لزم ان يكون الخ (٣) هو عدم وجود المحدث للعالم بل حدث بنفسه اه

تقرير الدليل هكذا لو لم يكن قد بدأ لكان حادثا ولكنه ليس بحادث اذ لو كان حادثا  
لافتقر الى محدث لكن افتقاره الى محدث محال اذ لو افتقر الى محدث لزم الدور  
او التسلسل لكن لزومهما محال فإدى اليه وهو افتقاره تعالى الى محدث محال  
فأدى اليه وهو كونه تعالى حادثا محال فما أدى اليه وهو كونه تعالى ليس بقديم  
محال فثبت نقيضه وهو القدم (والدور) هو توقف الشيء على ما توقف عليه  
(والدليل) على استحالته انه يلزم عاينه تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها  
(والتسلسل) هو توقف الشيء على شيء متوقف على شيء آخر الى ما لانها ية له في  
الزمن الماضي (والدليل) على استحالته انه يلزم عليه وجود حوادث لا اول لها  
وذلك تناقض لان كل حادث لا بد له من اول وذلك متناقض للاول لها

قال المصنف واما برهان وجوب البقاء له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى  
عنه القدم لكون وجوده حينئذ جائزا لا واجبا والجائز لا يكون وجوده الا  
حادثا كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه تعالى وبقائه

تقرير الدليل هكذا لو لم يجب له البقاء لا يمكن ان يلحقه العدم لكن امكان لحوق  
العدم له تعالى محال اذ لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكن انتفاء القدم  
عنه تعالى محال فثبت له القدم وهو المطلوب (تنبية) كيف في كلامه اسم استفهام  
على وجه التمجيد والواو للحال اي كيف يصح ذلك الانتفاء والحال انه قد سبق  
قريبا الخ

قال المصنف واما برهان وجوب مخالفة تعالى للحوادث فلانه لو مثل شيئا منها  
لكان حادثا مثله وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه

تقرير الدليل هكذا لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مما تلاها لكن كونه مما تلاها  
محال اذ لو مثل شيئا منها لكان حادثا مثما لكان كونه حادثا محال لثبوت قدمه سابقا  
قال المصنف واما برهان وجوب قيامه تعالى بنفسه فلانه تعالى لو احتاج الى محل

لكان صفة والصفة لا تنصف بصفات المعاني ولا المعنوية ومولا ناجل وعز مجب  
اتصافه بهما فليس بصفة ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد قام  
البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه

قد علم مما تقدم ان المصنف فرقيامه تعالى بنفسه بشيئين الاول عدم افتقاره تعالى  
الى محل والثاني عدم افتقاره تعالى الى مخصص ولذا أفرد كلا بدليل (وتقرير)  
الدليل الاول هكذا لو لم يكن قائما بنفسه اى مستغنيا عن المحل لا احتاج الى محل  
يقوم به لكن احتياجه الى محل محال اذ لو احتاج الى محل لكان صفة لكن  
كونه تعالى صفة محال لان الصفة لا تنصف بصفات المعاني ولا المعنوية بخلاف  
النفسية كالوجود والسلبية كالقدم فان الصفة كالقدرة تنصف بهما (وتقرير)  
الدليل الثاني هكذا لو لم يكن قائما بنفسه اى مستغنيا عن المخصص لا احتاج الى  
مخصص لكن احتياجه الى مخصص محال اذ لو احتاج الى مخصص لكان  
حادثا لكن كونه تعالى حادثا محال

قال المصنف واما برهان وجوب الوحدة اية له تعالى فلانه لو لم يكن واحدا لزم  
ان لا يوجد شيء من العالم للزوم عجزه حينئذ

تقرر بالدليل هكذا لو لم يكن واحدا لزم ان لا يوجد شيء من العالم لكن عدم  
وجود شيء من العالم باطل بالمشاهدة فبطل ما أدى اليه وهو عدم كونه واحدا  
ثبت كونه واحدا وهو المطلوب (واعلم) ان هذا التقرير على سبيل الاجمال لعدم  
التعرض فيه لنفى الكوم الخمسة وبيان الدليل على تقي كل بخصوصه ان تقول  
(الدليل) على عدم تركيب الذات من اجزاء انها لو تركيبت من اجزاء لزم ان تكون  
الذات محتاجة الى اجزائها والاحتياج اماراة احدث واحدث عليه تعالى  
محال (والدليل) على نفي النظر انه تعالى لو كان له نظير لا يمكن الخلاف فان العقل  
يصدق بمحصل الخلاف بين كل اثنين مهما تكامل بينهما سبب الاتفاق والخلاف  
يؤدي الى اجتماع الشيء \* والاخص من تقيضه لو قدم مرادها في إيجاد شيء  
واعدامه في آن واحدا وعجز

احدها لو نفذ مراد واحد دون الآخر وكل من اجتمع الشيء والاخص من  
 نقيضه او عجز الاله محال فإدى ذلك وهو وجود النظر محال  
 (والدليل) على نفى تعدد صفتين له تعالى من جنس واحد انه تعالى لو كان له صفتان  
 من جنس واحد كقدرتين او علمين فلا يخلو اما أن يقع التصرف بهما معا او بواحدة  
 دون الاخرى (فان كان الاول) فاما أن تكون كل واحدة كافية في تادية ما يتادى  
 بهما معا فيكون التصرف بهما معا عبثا والعبث على الله محال (واما) أن لا تكون كل  
 واحدة منهما كافية في ذلك وحينئذ يلزم أن تكون صفة الله قاصرة وهذا انقص  
 والنقص عليه تعالى محال (وان كان الثاني) وهو وقوع التصرف بواحدة دون  
 الاخرى لزم تعطيل الصفة التي لم يتصرف بها وتعطيل صفة الاله محال (تنبيه) ما  
 ثبت للصفات التي بها التصرف ثبت تغيرها اذ لا فرق بين صفة وأخرى (والدليل)  
 على نفى اتصاف غيره بصفة تشبه صفته تعالى انه لو كان لغيره تعالى صفة كصفته  
 لزم قيامها بنفسها قبل وجوده ووصوفها بالحادث وهو محال (والدليل) على نفى أن  
 يكون لغيره تعالى فعل انه لو كان لغيره فعل من الافعال لما علمت قدرته تعالى به  
 فتكون قاصرة على التعلق بهذا الفعل والنقص نقص والنقص عليه تعالى محال

قال المصنف وأما برهان وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والارادة والعلم والحياة  
 فلا ندوا انتفى شيء منها ما وجد شيء من الحوادث

تقرير الدليل هكذا لو انتفى شيء من هذه الصفات لما وجد شيء من الحوادث  
 لكن عدم وجود شيء من الحوادث محال فما أدى اليه وهو انتفاء شيء منها  
 محال واذا استحال انتفاء شيء منها ثبت وجودها وهو المطلوب

وانما جمعها المصنف في دليل واحد لا اتحاد اللازم على نفيها وهو عدم وجود شيء من  
 الحوادث (ووجه) اللزوم في القدرة انها اذا انتفت ثبت ضدها وهو المعجز ومعه  
 لا يوجد شيء (ووجه) اللزوم في الارادة انها اذا انتفت ثبت ضدها وهو الكراهة

بمعنى عدم الارادة واذا ثبت ضدها انتفت القدرة لان تعلقها فرغ عن تعاقب الارادة وانتفاء الارادة يؤدي الى انتفاء تعلقها وانتفاء تعلقها يؤدي الى انتفاء تعلق القدرة وانتفاء تعلق القدرة يؤدي الى انتفاءها لان تعلقها من لوازمها وانتفاء اللازم يؤدي الى انتفاء الملزوم واذا انتفت القدرة ثبت ضدها وهو العجز ومعه لا يوجد شيء (ووجه) اللزوم في العلم انه اذا انتفى ثبت ضده وهو الجبل واذا ثبت ضده انتفت الارادة لان ارادة شيء موقوفة على العلم به واذا انتفت الارادة ثبت ضدها الخ ما تقدم (ووجه) اللزوم في الحياة انها اذا انتفت انتفت الثلاثة قبلها بل جميع الصفات لانها شرط فيها واذا انتفت الثلاثة المذكورة ثبت أصدادها ومنها العجز الخ ما تقدم

قال المصنف وأما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام فالكتاب والسنة والاجماع وأيضا لو لم يتصف به لزم ان يتصف باضدادها وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال

استدل المصنف على هذه الصفات الثلاث بالدليل النقلى والعقلى مقداً الاول منها على الثاني اشارة الى انه العمدة في اثباتها دون الثاني لضعفه لانه لا يلزم من كون الشيء نقصاً في حق الحادث أن يكون نقصاً في حق القديم ألا ترى العظمة والكبرياء (أما) النقلى فالكتاب وهو المنظور المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته وفيه وهو السميع البصير وكلم الله موسى تكليماً (والسنة) وهي أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وفيها ان الله سمعاً وتسمين اسماً من أحصاها دخل الجنة ومنهم السميع البصير وفيها أيضاً يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما والاجماع وهو اتفاق مجتهدى أمة سيدنا محمد بعد وفاته صلى الله عليه وسلم على حكم من الاحكام وقد ائتمروا بالاجماع على أنه تعالى سميع بصير متكلم (واما) العقلى فتقريره هكذا لو لم يتصف بهذه

الصفات لزم ان يتصف باضدادها لكن اتصافه باضدادها باطل فبطل ما أدى اليه وهو عدم اتصافه بها فثبت نقيضه وهو اتصافه تعالى بها وهو المطلوب

قال المصنف واما برهان كون فعل الممكنات او تركها جائزا في حقه تعالى فلا فهو واجب عليه تعالى شيء منها عقلا او استحالة عقلا لا نقاب الممكن واجبا او مستحيلا وذلك لا يعقل

تقرر بالدليل هكذا لو وجب عليه تعالى شيء من الممكنات عقلا كانا به الطائع او استحالة عليه تعالى شيء منها عقلا كترك انا به الطائع لا نقاب الممكن واجبا او مستحيلا لكن انقلا به واجبا او مستحيلا باطل فبطل ما أدى اليه وهو وجوب شيء منها او استحالة الله عليه تعالى فثبت جوازه وهو المطلوب وقوله وذلك لا يعقل اي لا يصدق العقل به وان تصوره لان العقل يتصور المحال اذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره وانما لم يصدق العقل بذلك لانه يلزم عليه قلب الحقائق وهو مستحيل

قال المصنف واما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم الصدق والامانة وتبليغ ما امروا بتبليغه للخلق ويستحيل في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات وهي الكذب والخيانة بفعل شيء منهم واعنه نهى تحريم او كراهة وكما ان شيء مما امروا بتبليغه للخلق ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام ما هو من الاعراض البشرية التي لا تؤدى الى نقص في مراتبهم العلية كالمريض ونحوه

تقدم تعريف الرسول وحكمة التعبير به اول الكتاب اذا علمت ذلك فاعلم انه يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام (الصدق) وهو مطابقة الخبر للواقع والامانة وهي العصمة عن التلبس بمنهى عنه (والتبليغ) وهو ايصال ما امروا بتبليغه للخلق من الاحكام (وترك) المصنف الفطرية وهي الذكاء والقدرة على اقامة الادلة والزم الخصوص (ويستحيل) في حقهم عليهم الصلاة والسلام اضداد هذه الصفات

(فضد) الصدق الكذب وهو عدم مطابقة الخبر للواقع (وضد) الامانة الحيانة بالتلبس بشيء مما هو اعنه نهي تحريم أو كراهة (وضد) التبائع الكتمان لشيء مما أمر أو بتبليغه للخلق من الاحكام (وضد) الفطانه البلادة وهي عدم القدرة على اقامة الادلة والزام الخصوم (وبجوز) في حقهم عليهم الصلاة والسلام الاعراض البشرية (١) التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية كالاكل والشرب والمشى في الاسواق والجماع في الحلال والامراض التي لا تنفر الخلق عن الاجتماع بهم والاخذ عنهم كالرمد والحصى ووجع الاضراس بخلاف المنفرة كالعمى والجنون والجذام فانها لا تقع بهم عليهم الصلاة والسلام

قال المصنف أما برهان وجوب صدقهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عنى

تقرر الدليل هكذا لو لم يصدقوا للزم الكذب في خبره تعالى لكن الكذب في خبره تعالى محال فإدى اليه وهو عدم صدقهم محال فنبت صدقهم وهو المطلوب وقوله لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة الخ أي لاخبار الله تعالى عن صدقهم في اخبارهم بانهم رسل مبلغون عنه بالمعجزة النازلة الخ (والمعجزة) هي الامر الخارق للمادة المقررون بالتحدى (أى دعوى الرسالة) مع عدم القدرة على معارضته والانيان بمثله (واختلف) في دلالة المعجزة على صدقهم عليهم الصلاة والسلام في دعوى الرسالة فقيل وضعية وقيل عقلية وقيل عادية (ووجه) القول بانها وضعية أنها منزلة منزلة التصريح بالنول الموضوع للدلالة على التصديق وهو قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عنى (ووجه) القول بانها عقلية ان خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق

(١) قوله الاعراض البشرية أي المتعلقة بالبشر وهم بنو آدم اه

دعوى الرسول وتحديه بذلك يدل عقلا على انه تعالى أراد تصديقه (ووجه)  
القول بانها عادية ان الله تعالى لم يجر عادته من أول الدنيا الى الآن بجمكين الكاذب  
من المعجزات واذا خيل بسحر ونحوه أظهر فضيحته عن قرب ذلك

قال المصنف وأما برهان وجوب الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام فلانهم  
لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لا تقلب المحرم أو المكروه طاعة في حقهم عليهم  
الصلاة والسلام لان الله تعالى أمرنا بالاعتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم ولا  
بأمر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه

تقرير الدليل هكذا لو خانوا بفعل محرم أو مكروه لا تقلب المحرم أو المكروه طاعة  
في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكن انقلاب ما ذكر طاعة ما مورأ بها باطل فبطل  
مادى اليه وهو الخيانة المذكورة فثبت أنهم لا يخونون أصلا وهو المطلوب ودليل  
لزوم انقلاب المحرم أو المكروه طاعة للخيانة بفعل ما ذكر هو ما ذكره المصنف  
بقوله لان الله تعالى أمرنا بالاعتداء بهم الخ أي فيكون جميع ما يصدر عنهم ما مورأ به  
من الله تعالى وكل ما أمر به لا يكون الا طاعة (ان الله لا يأمر بالفحشاء) (واتبعوه  
لعلكم تهتدون) (تنبيه) انما قيد بقوله في حقهم اشارة الى ان بعض أفعالهم وان كان  
يطلق عليه اسم الاباحة نظر للفعل في نفسه وصدوره من عامة المؤمنين لكنه  
لكمال معرفتهم بالله لا يقع منهم الا طاعة يثابون عليها (والمراد) بأقوالهم وأفعالهم  
التي أمرنا الله بالاعتداء بهم فيها ما كانت غير جبيلية واما الجبيلية كالقيام والعود  
وكذلك ما كان خاصا بهم كسكاح ما زاد على الاربع فلا يلزمنا اتباعهم فيها وانما  
يلزمنا اتباعهم فيما يبلغونه عن الله تعالى

قال المصنف وهذا بعينه هو برهان وجوب الثالث

مراده المماثلة في التقرير فقط لا المماثلة في ذات الدليل لان هذا الدليل معايير للدليل  
الذي قبله كما يعلم من تقرير ناله بقولنا لو خانوا بكم أن شيئا مما أمرنا بتبليغه للخلق

لا تقلب الكتاب طاعة في حقهم عليهم الصلاة والسلام لكن انقلاب الكتابان طاعة باطل لانه محرم بالاجماع ملعون فاعله قال تعالى ان الذين يكتمون ما أنزلنا من بينات والهدى من بعد ما يتناد للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون (والدليل) على وجوب اتصافهم بالنظارة انهم لو لم يكونوا متصفين بها لكانوا بلداء عاجزين عن دفع الشبه عن الدين لكن كونهم بلداء باطل لانه لا يليق باله حكيم ان يرسل رسولا متصفا بالبلادة واذ باطل ذلك بطل ما أدى اليه وهو عدم اتصافهم بالنظارة فتثبت اتصافهم بها وهو المطلوب

قال المصنف وأما دليل جواز الاعراض البشرية عليهم فشاهد وقوعها بهم أما لتعظيم اجورهم اوللشريع اوللتسلي عن الدنيا اوللتنبية لحسة قدرها عند الله تعالى وعدم رضاهم اذ رجزاء لانبياؤه واوليائه باعتبار احوالهم فيها عليهم الصلاة والسلام

تقرر الدليل هكذا الاعراض البشرية شوهد وقوعها بهم وكل ما كان كذلك كان جائزا لان الوقوع يدل على الجواز (والمراد) بالمشاهدة ما يشمل المشاهدة حكما كبلوغ ذلك الينا بالتواتر (تم) ذكر انقوائد المتبعية على وقوع تلك الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام (بقوله اما لتعظيم اجورهم) اي ثوابهم كافي الامراض واذية الخلق لهم (اوللشريع) اي شريع الاحكام لنا لاجل ان نعلمها كما علمنا احكام السهو في الصلاة من سهوه صلى الله عليه وسلم فيها اوللتسلي عن الدنيا اي التصبر اي تصبر غيرهم عنها اذ افندها والمراد بلدينا هنا الاموال وتوابها كالجاه والفخر واللذة والراحة وفيما ياتي في قوله وعدم رضاهم اذ رجزاء الخ ما بين السماء والارض اوللتنبية لحسة قدرها عند الله تعالى اي تنبيه غيرهم على حقارة قدرها عند الله تعالى وذلك لانه اذ اراهم معرضين عنها تنبهه وتيقظ لحقارتها عند الله تعالى والدنيا الحقيرة هي الشاغلة عن الله تعالى وعليها يحمل قوله صلى الله عليه وسلم الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه اي من التسبيح والتحميد والتهليل وعنا او متعلما

(أما) الدنيا التي لم تشغل عنه تعالى فليست بحقيرة بل عظيمة وعليها يحمل قوله صلى الله عليه وسلم نعمت الدنيا مطية المؤمن بها يصل الى الخير وبها ينجو من الشر (وقوله) وعدم رضاه بها الخ معطوف على مدخول اللام في قوله نخسة قدرها عطف مسبب على سبب فلخسة قدرها عنده تعالى لم يرضها دار جزاء لا نبياؤه وأوليائه اذ لو رضيه اذ جزاء لجمعهم فيها لانهم اكثر الخلق عبادة وأشد هم طاعة لله وقوله باعتبار احوالهم المتخملق بكل من التسلى والتنبية

قال المصنف و يجمع معاني هذه العقائد كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اذ معني الالهوية استغناء الاله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه اليه فمعني لا اله الا الله لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه الا الله تعالى

لما نهى الكلام على ما يجب على المكلف معرفته شرع في بيان فضل الكلمة المشرفة بان معناها جامع لمعاني العقائد السالمة (جمع عقيدة) وهي ما يجب اعتقاده ولا شك انها معان فاضا فتم الما بعدها للبيان اي معاني هي هذه العقائد ولا بد من تقدير مضاف قبل القول أي معنى قول لا اله الا الله لان الجامع لما ذكر انما هو المعنى لا اللفظ فالقول بمعنى المقول و اضافته لما بعده للبيان ايضا أي مقول هو لا اله الا الله (وحاصله) ان العقائد المذكورة تدرج تحت معنى لا اله الا الله وبين ذلك بتفسير الالهوية والاله المشتق منها هذا ما ذكره هنا (والمشهور) ان معنى الالهوية كون الاله معبودا بحق ويلزم منه استغناؤه عن كل ما سواه الخ ومعني الاله المعبود بحق ويلزم منه أنه مستغن عن كل ما سواه الخ اذا علمت ذلك تعلم ان ما ذكره المصنف من التفسير تفسير باللازم لا بالمعنى المطابق الذي هو مشهور ولم يفسر به لان اندراج العقائد في المعنى الاتزامي أظهر منه في المعنى المطابقى (واختلف) في خبر لافي الكلمة المشرفة هل يقدر من مادة الوجود أو من مادة الامكان والمختار الثاني (لا يقدر) انها لا يستفاد منها حينئذ ثبوت الوجود له تعالى (لانا نقول) القصد منها قبي امكان غيره لا اثبات الوجود له تعالى لانه مسلم الثبوت (والمشهور) أن

الاستثناء فيها متصل لان المستثنى منه كلى يشمل المستثنى وغيره الا أنه يجب على المتكلم بها أن يلاحظ أن الذنى متوجه على ماعداه تعالى

قال المصنف أما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه فهو بوجه له تعالى الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والتزه عن النقائص ويدخل في ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام اذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا الى المحدث أو المحل او من يدفع عنه النقائص

لما ذكر ان معنى الالهية بشتمل على معنيين \* احدهما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه وثانيهما افتقار كل ماعداه اليه جل وعز شرع في بيان ما يندرج من العقائد تحت المسمى الاول فذكر انه يندرج تحته الوجود وما ذكر معه ثم قال ويدخل في ذلك اى في تزهه تعالى عن النقائص وجوب ما ذكر من الصفات يعنى ولو ازمها وهى كونه تعالى سميعا بصيرا متكلاما بين وجه استلزام الاستغناء لما ذكره من الصفات اجمالا بقوله اذ لو لم تجب له هذه الصفات الخ وبيانه تفصيلا ان تقول لو لم تجب له الوجود لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافى الاستغناء ولو لم تجب له القدم لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافى الاستغناء ولو لم تجب له البقاء لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافى الاستغناء ولو لم تجب له الحوادث لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافى الاستغناء ولو لم يجب له القيام بالنفس بمعنى الاستغناء عن المخصص لاحتاج الى المحدث والاحتياج ينافى الاستغناء ولو لم يجب له القيام بالنفس بمعنى الاستغناء عن المحل لاحتاج اليه والاحتياج ينافى الاستغناء ولو لم يجب له التزه عن النقائص لاحتاج الى من يدفعها عنه والاحتياج ينافى الاستغناء فقوله الى المحدث او المحل او من يدفع عنه النقائص على التوزيع قال اول بالنسبة للوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث واحد شقي معنى القيام بالنفس والثاني

بالنسبة لشقها الاخير والثالث بالنسبة للتزدد عن النقائق فقد اندرج في استغنائها  
 جل وعز عن كل ماسواه احدى عشرة صفة واحدة نفسية وهي الوجود وأربعة  
 سلبية وهي التي بعدها وثلاثة معان وهي السمع والبصر والكلام وثلاث معنوية  
 وهي كونه سميعا بصيرا متكلما

قال المصنف و يؤخذ منه تزهه تعالى عن الاغراض في أفعاله وأحكامه والالزم  
 افتقاره الى ما يحصل غرضه كيف وهو جل وعز الغنى عن كل ماسواه

أى يؤخذ من استغنائها جل وعز عن كل ماسواه تزهه تعالى عن وجود غرض أى  
 باعث يمشه تعالى على إيجاد فعل من الافعال أو حكم من الاحكام من مراعاة  
 مصلحة تود عليه أو على خلقه (وانما) تزهه سبحانه وتعالى عز أن يكون فله  
 أو حكمه لغرض لان المصلحة ان كانت ترجع اليه تعالى لزم افتقاره واحتياجه الى  
 أن يتكلم بخلقوه وهو الفاعل أو الحكم الذي يحصل له هذه المصلحة العائدة اليه تعالى  
 (وان) كانت ترجع لخلقه لزم احتياجه في ايصال المنفعة لهم الى واسطة واحتياجه  
 تعالى محال ( تنبيهان الاول) الغرض وان بعث على الفاعل أو الحكم وكان ما بقا  
 عليهما بحسب الملاحظة الا انه متأخر عنهما في الوجود لترتبه عليهما وجودا فقول  
 المصنف الى ما يحصل غرضه أى الى فعل أو حكم يحصل غرضه أى يرتب عليهما  
 الغرض وجودا (الثانى) التزدد عن الاغراض مما يندرج تحت المخالفة للاحوادث  
 واتمانص عليه لمزيد الاهتمام به دفعا لتوهم عدم اندراجه تحت كلمة التوحيد

قال المصنف و يؤخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات  
 ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا كالثواب مثلا لكان جل وعز  
 مفتقرا الى ذلك الشيء ليتكلم به غرضه ان لا يجب في حقه تعالى الا ما هو كماله  
 كيف وهو جل وعز الغنى عن كل ماسواه

هذا اشارة الى عقيدة الجائز يعني انه يوخذ من استغنائها جل وعز عن كل ما سواه  
 انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى فعل  
 شيء منها عقلا كانا بالطابع أو وجب عليه تركه عقلا كعدم انا به لكان منتقرا الى  
 ذلك الشيء فعلا أو تركا ليتكامل به لكن الافتقار الى ذلك باطل فبطل ما أدى اليه  
 وهو الوجوب المذكور فثبت انه جائز (لا يقال) يمكن أن يكون مستحيلا (لانا  
 نقول) تقدم للمصنف بطلانه في برهان كون فعل الممكنات أو تركها جائزا  
 فارجع اليه ان شئت

قال المصنف واما افتقار كل ماعداه اليه جل وعز فهو بوجبه تعالى الحياة وعموم  
 القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء منها لما أمكن ان يوجد شيء من الحوادث فلا  
 يفتقر اليه شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه

هذا شرع منه في بيان العقائد التي تندرج تحت المعنى الثاني الذي اشتمل عليه  
 معنى الالهية وهو افتقار كل ماعداه اليه تعالى فذكر انه يندرج تحته الحياة اي  
 ولازمها وهو الكون حيا والقدرة ولازمها والارادة ولازمها والعلم ولازمه (ويجب)  
 أن تكون قدرته و ارادته وعلمه عامة تتعلق فيما يتعلق به واللازم ان لا يفتقر اليه كل  
 ما سواه لان التعلق ببعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فيلزم على انتفاء عمومها  
 عدم وجود شيء من الحوادث وهو باطل بالمشاهدة فقد اندرج هنا من صفات  
 المعاني أربعة ومن المعنوية أربعة فقلت ثمان

قال المصنف ويوجب له تعالى ايضا الوحدة اذ لو كان معه ثان في الالهية لما افتقر  
 اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه

كما ووجب افتقار كل ماعداه اليه جل وعز الحياة وما ذكر معها من الصفات كذلك  
 بوجبه الوحدة اية وأشار بقوله اذ لو كان معه ثان الخ دليل نظمه هكذا لو كان معه  
 ثان في الالهية لما افتقر اليه شيء لكن عدم افتقار شيء اليه باطل كيف وهو الذي

يفتقر اليه كل ما سواه ولا يخفى ما في دليله من القصور لعدم التعرض فيه لنفي باقى  
الكموم كما تقدم التنبيه عليه وقوله للزوم عجزه حينئذ أى «ين اذ كان معه ثان  
في الانوئية وتقدم وجهه في دليل الوحداية فارجع اليه ان شئت

قال المصنف ويؤخذ منه أيضا حدوث العالم بأسره اذ لو كان شيئا منه قد بما لكان  
ذلك الشيء مستغنيا عنه تعالى كيف وهو الذى يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه

يعني انه كما اخذ من افتقار كل ما عداه اليه جل وعز ما تقدم يؤخذ منه حدوث العالم  
بأسره (بفتح الهمزة) اي باجمعه لانه لو كان شيئا منه قد بما لكان واجب الوجود  
لا يقبل العدم لاسا بقا ولا لاحقا واذ كان كذلك يفتقر الى مخصص كيف  
وكل ما سواه مفتقر اليه كل الافتقار ولا يخفى ان ما ذكره المصنف هنا زائد على  
العقائد لكنه مما يتعلق بها

قال المصنف ويؤخذ منه ايضا ان لا تأثير لشيء من الكائنات في اثر ما والا لزم ان  
يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ما سواه عموما  
وعلى كل حال هذا ان قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه واما ان قدرته مؤثرا  
بقوة جماعها الله فيه كما يزعمه كثير من الجهالة فذلك محال ايضا لانه يصير حينئذ مولانا  
جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة وذلك باطل لما عرفت من  
وجوب استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه

كما اخذ من افتقار كل ما عداه اليه جل وعز ما تقدم يؤخذ منه انه لا تأثير لشيء من  
الكائنات في اى اثر كان واثار بقوله والا لزم الخ الى دليل نظمه هكذا لو كان لشيء  
من الكائنات تأثير في اثر ما لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز لكن  
استغناء ذلك الاثر عنه تعالى باطل كيف وهو الذى يفتقر اليه كل ما سواه عموما  
في جميع الذوات وعلى كل حال اى جميع الصفات (واسم الاشارة) عائدا الى كون

ذلك مأخوذاً من افتقار كل ما عداه إليه يعني أن محل كون عدم التأثير لشيء من الكائنات في أثر ما مأخوذاً من افتقار كل ما سواه إليه تعالى أن قدرت ان شيئاً من الكائنات يؤثر بطيئه أي بذاته وحقيقته لا بقوة أو دعائها الله فيه (وأما ان قدرته مؤثر ابتك القوة ولونزعهما منه لم يؤثر كما يزعمه كثير من الجهلة أي من عامة المؤمنين فذلك أي كون شيء من الكائنات مؤثراً ابتك القوة مجال ايضاً وأشار به وله لأنه بصير الخ الى دليل نظمه هكذا لو قدرت ان شيئاً من الكائنات يؤثر بقوة جعلها الله فيه نصار حينئذ مولانا جل وعز مفتقر ان إيجاد بعض الافعال الى واسطة لكن كونه جل وعز مفتقر في إيجاد بعض الافعال الى واسطة باطل لما عرفت الخ (تنبيهان \* الاول) لو قال المصنف بدل قوله فذلك مجال فلا يكون عدم تأثير شيء من الكائنات مأخوذاً من الافتقار بل من الاستغناء لظهرت المقابلة (التي) انما اصرح بما ذكره هنا وان كان مأخوذاً من الوجدانية للرد صريحاً على من يقول بتأثير الاسباب بذاتها او بقوة اودعها الله فيها

قال المصنف فقد بان لك نضمن قول لانه الا الله للقسام الثلاثة التي يجب على المكلف معرفتها في حق مولانا جل وعز وهي ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز

أي ظهر من قوله انما استعناؤه جل وعز عن كل ما سواه الى هنا ان معنى لا اله الا الله متضمن للقسام الثلاثة المذكورة في كلامه لانه قد ادرج تحت استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه احدى عشرة صفة من الواجبات وعميدة الجاز واندراج تحت افتقار كل ما عداه إليه جل وعز باقي الواجبات وهو تسعة القدرة والارادة والعلم والحياة ولوازمها والوجدانية ومعلوم انما اذا وجدت له تعالى هذه الصفات استحالت اضدادها فجملة احدى واربعون عميدة الواجب في حقه تعالى منها عشرون والمستحيل عشرون والجاز واحدة فجملة ما ذكره وبقي من المقائمتسعة ستاً في كلامه فجملة القائد خمسون

قال المصنف واما قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيه الايمان بسائر  
الانبياء والملائكة والكتب السماوية واليوم الاخر لانه صلى الله عليه وسلم  
جاء بتصديق جميع ذلك كله

لاشك ان تصديق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في انه رسول بمعجزاته التي لا تحصى  
يستلزم التصديق بكل ما جاء به ومن جملة ما جاء به ما ذكره المصنف وحينئذ  
(فيجب) التصديق بان الله تعالى ابدى ورسلا على الاجمال الخمسة وعشرون  
فيجب معرفتهم على التفصيل وهم المجموعون في قول بعضهم

حتم على كل ذي التكليف معرفة \* بانبياء على التفصيل قد علموا  
في تلك حجيتنا منهم ثمانية \* من بعد عشر وبقي سبعة وهمو  
ادريس هود شعيب صالح وكذا \* ذوالكفل آدم بالخيار قد ختموا

وافضلهم اولوا العزم الخمسة المجموعون في قوله تعالى ومنك ومن نوح و ابراهيم  
وموسى وعيسى ابن مريم و افضل الجميع نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (وتقدم)  
تعريف النبي والرسول (ويجب) التصديق بان الله ملائكة على الاجمال الا من ورد  
تعيينه باسمه المخصوص او نوعه فيجب الايمان بهم تفصيلا (فالاول) جبريل  
وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ومنكرو نكير ورضوان ومالك (والثاني)  
حمة العرش والحفظة والكتابة عليهم السلام (والملائكة) اجسام نورانية قادرون  
على التشكل بالصور المختلفة بدون ان يحكم عليهم لا بآكلون ولا يشربون ولا  
ينامون لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف الجن فانهم اجسام  
نارية قادرون على التشكل بالصور المختلفة مع جواز حكمها عليهم بآكلون  
ويشربون وينامون ويطيعون ويعصون (ويجب) التصديق بان الله انزل كتبا  
من السماء على الاجمال لان التحقيق انها لا تحصر في عدد نعم الكتب الاربعة يجب  
معرفة تفصيلا وهي التوراة الانجيل والفرقان (اي القرآن) لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم عليهم اجمعين (والكتب السماوية

هي المنزلة من السماء في الواح او على لسان ملك ( ويحب ) التصديق بثبوت اليوم  
 الآخر وما يشتمل عليه من حساب ووزن وصراف وغير ذلك ( واليوم  
 الآخر ) هو يوم القيامة وأوله من النفخة الثانية ولا نهاية له ( والنفخة الثانية ) هي  
 نفخة البعث وهو احياء الابدان من القبور ( وأما ) النفخة الاولى فهي نفخة  
 الصعق ( بفتح العين ) التي تموت الخلائق بها وبين النفختين أر بعون عاما ( والنفخ )  
 يكون بالصور وهو قرن من نور كهيئة البوق الذي يزمر به ( تنبيه ) علم مما تقدم أن  
 الدخول ليس في مجرد القول بل في معناه فقول المصنف قيدخل فيه أى في معناه  
 الايمان بسائر الانبياء الخ أى جميعهم لانه عليه الصلاة والسلام جاء بتصديق  
 جميع ذلك ويلزم من التصديق برسالته التصديق بجميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم

قال المصنف و يؤخذ منه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام  
 واستحالة الكذب عليهم والالم يكونوا رسلا آمناء لمولانا العالم بالخفيات جل وعز  
 واستحالة فعل المنهيات كلها لانهم أرسلوا ليعلموا الناس بأقوالهم وأفعالهم  
 ونسكوتهم فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم  
 على جميع خلقه وآمنهم على سر وحيه

لا شك ان اضافة الرسول الى الله عز وجل تقتضى انه تعالى اختاره للرسالة كما  
 اختار اخوان المرسلين لذلك وقد علمت ان علمه تعالى محيط بالانهاية له والجهل  
 وما في معناه مستحيل عليه تعالى واذا كان علمه تعالى محيطا بما ذكر وخبره على  
 وفق علمه وقد صدقهم بالجزء لزم صدقهم واستحالة الكذب عليهم والالم  
 يكونوا رسلا آمناء لمولانا جل وعز العالم بالخفيات وقوله واستحالة فعل المنهيات  
 كلها ( أى التي من ضمنها الخيانة والكتمان ) معطوف على الاستحالة السابقة  
 عطف عام على خاص ( وانما ) كان فعل المنهيات مستحيلا عليهم لانهم أرسلوا  
 ليعلموا الناس بأقوالهم كقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ( وأفعالهم )

كتوضئته صلى الله عليه وسلم وغسله ( وسكونهم ) كسكونه صلى الله عليه وسلم  
 على ابن عمر لما قال بحضرة أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد  
 والطحال فأقره صلى الله عليه وسلم وهو لا يقر على خطأ وإذا كان رسالهم عليهم  
 الصلاة والسلام ما اذكر فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لامرء تعالى الذي  
 اختارهم على جميع خلقه وأمنهم على سره وحيه بمعنى الموحى به وهو الاحكام  
 التي جاءت بها الرسل ﴿ تنبيه ﴾ صرح المصنف هنا بوجود الصدق واستحالة  
 الكذب وأشار الى استحالة الخيانة والكتمان بقوله واستحالة فعل التهيات  
 كلها ويلزم من استحالة الخيانة وجوب الامانة ومن استحالة الكتمان وجوب  
 التبليغ وسكت عن وجوب الفطانة واستحالة ضدها وقد نهى عن ذلك فيما تقدم

قال المصنف ويؤخذ منه جواز الاعراض البشرية عليهم اذ ذلك  
 لا يقدح في رسالتهم وعلوم منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يزيد فيها فقد بان لك  
 تضمن كلمتي الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد  
 الايمان في حق تعالى وفي حق رسوله عليهم الصلاة والسلام

لا شك ان قولنا محمد رسول الله انما أثبت له صلى الله عليه وسلم الرسالة وقد أخبر  
 عليه الصلاة والسلام بان الله تعالى أنبياء ورسلا فلا يمتنع في حقه وحقهم الا  
 ما يقدح في رتبة الرسالة ولا خفاء ان تلك الاعراض البشرية من الامراض  
 ونحوها لا تخل بشئ من مراتب الانبياء بل هي مما يزيد فيها باعتبار تعظيم أجرهم  
 وغيره مما تقدم وظهر من قوله أما استغناؤه الى هنا ضمن معنى كلمتي الشهادة لجميع  
 ما يجب على المكلف معرفته مع قلة حروفها التي هي أربعة وعشرون حرفا  
 ( والمراد ) بكلمتي الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله

قال المصنف ولعلها لا اختصارها مع اشتغالها على ما ذكرناه جعلها الشرع  
 ترجحة على ما في القلب من الاسلام ولم يقبل من أحد الايمان الا بها

انما أفرد الضمير هنا مع عوده على مثنى وهو كلمتا الشهادة نظرا الى أن الترجمة عمما في القلب لا يمتد بها الا بمجموع الكلمتين فكانتا بهذا الاعتبار كالكلمة الواحدة وثنى فيما تقدم نظرا الى انفراد كل كلمة أى جملة عن الاخرى في الدلالة على العقائد وانما لم يحزم بل أنى بلعل التي للترجي تأدب مع الله تعالى بعدم دعوى الغيب ومع النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يحاط بأسرار كلمته فيجوز أن يكون السري في اختيار كونها ترجمة شيئا آخر غير ما ذكره (والمعنى) أرجو أن يكون جعل الشارع لها ترجمة أى دليلا على ما في القلب للاختصار والاشتمال على ما ذكرناه (ومقتضى) جملة الاسلام في القلب انه اسم للتصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة وهو مبنى على القول بترادف الاسلام والايمان والراجع تغايرهما وان الاسلام لغة مطلق الامتثال وشرعا الامتثال أى الاذعان الظاهري لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة سواء عمل أو لم يعمل والايمان لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق أى الاذعان والقبول لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة (ومقتضى) عدم قبول الايمان من أحد الا بالكلمة المشرفة انها شرط لصحة الايمان والراجع انها شرط لاجراء الاحكام الديوية فن أذعن بقلبه ولم ينطق بلسانه لا ايماناد فهو مؤمن ناج لكن لا تجرى عليه الاحكام الديوية كالصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين (واعلم) ان للاسلام شروطا جمعتها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه \* عتمل بلوغ عدم الكراه

والنطق بالشهادتين والولا \* والسادس الترتيب فاعلم واعملا

﴿ فائدة ﴾ أمور الدين أى علامات وجوده أربعة كما قاله النووي وقد أنظمها

بعضهم فقال

أمور الدين صدق قصد وفالعهد \* وترك لمنهى كذا صحة العقد

( فصدق القصد ) اداء العبادة بالنية والاخلاص ( والوفاء بالعهد ) الايمان  
بالقرائض ( وترك المنهى ) اجتناب المحرمات ( وصحة المقدم ) الجزم بمفائد  
أهل السنة

قال المصنف فعلى العاقل أن يكثر من ذكرها مستحضرا لما احتوت  
عليه من عقائد الايمان حتي تخرج مع معناها بلحمه ودمه فانه يري لها من الاسرار  
والمجائب ان شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر

علم ما تقدم ان قدر الكامة المشرفة لا ينكر واذا كان كذلك ( فعلى العاقل ان يكثر  
من ذكرها ) حال كونه ( مستحضرا لما احتوت عليه من عقائد الايمان ) أى  
ملاحظا ذلك بقلبه ولو اجمالاً بان يعرف أن معنى لا اله الا الله انه لا ربه الا الله  
وان لم يعرف ان معنى الاله المعبود بحق ( حتي تخرج مع معناها بلحمه ودمه )  
كناية عن شدة التمكن بحيث اذا نركه جرى على لسانه وقلبه بغير اختياره ( فانه )  
اي العاقل ( يري لها ) حينئذ ( من الاسرار ) اي المعارف والاصناف الحميدة التي  
يحلي الله بها باطنه كالزهد والتوكل ( والمجائب ) اي الكرامات التي يكرمها الله بها  
كوضع البركة في ماله حتي يكثر القليل و يكفى الكثير بمشيئته تعالى وارادته ( مالا  
يدخل تحت حصر ) اي تحت عدد محصور

قال المصنف و الله التوفيق لارب غيره ولا معبود سواه نسأله سبحانه  
وتعالى ان يجعلنا واحبتنا عند الموت ناطقين بكلمة الشهادة عالين بها وصلى الله على  
سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ورضي الله تعالى عن  
اصحاب رسول الله اجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على  
المرسلين والمحمد لله رب العالمين

التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والمراد بالقدرة العرض المقارن للطاعة قال كافر

غير موفق لعدم وجود الطاعة منه واتي بضمير الجمع في يجعلنا لانه اراد نفسه واخوانه  
المسلمين لان الدعاء مع التعميم أقرب الى القبول فقوله وأحبنا من عطف أخص  
على العام وقوله عالمين بها أي عدلها وهو ما تقدم من العقائد والضمير في قوله كلما  
ذكره الله تعالى وفي قوله عن ذكره للنبي صلى الله عليه وسلم لان الذاكرين لله أكثر من  
الغافلين عنه والغافلين عن النبي أكثر من الذاكرين له اذ المؤمنون بالنسبة للكافرين  
كالشجرة البيضاء في الثور الاسود و ذكر الاكثر في جانب الله والاكثر في جانب  
النبي أبلغ في كثرة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (والمراد) بالرضا في حقه تعالى  
الانعام او ارادته وهو أعلى من العفو الذي هو محو الذنب وعدم العقوبة عليه وان لم  
يكن معه انعام ولا يختص الترضى بالصحابة بل مثلهم في ذلك العلماء الاعلام والعباد  
الاخيار وقوله الى يوم الدين أي يوم الجزاء وهو يوم القيامة ولا بد من تقدير مضاف  
أي قرب يوم الدين لان الساعة لا تقوم الا على لکم ابن لکم أي كافر ابن  
كافر وقوله وسلام على المرسلين التنوين للتعظيم أي سلام عظيم  
عليهم وقوله والحمد لله رب العالمين فيه حسن اختتام  
لان ذلك آخر دعاء المؤمنين في دار الجنان  
وصلى الله على سيدنا محمد النبي  
الامى وعلى آله ومحبه  
وسلم والحمد لله  
رب العالمين

ولما لاح بدر تمامه وقاح مسك ختامه قرظه جمع من حضرات  
علماء الازهر الشريف وها هو مع الشكر

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ( اما بعد ) فقد اطلعت على  
هذا الكتاب المسمى ( الخلاصة السنية \* في شرح متن السنوسية ) لمؤلفه  
كريم الانساب الشيخ عبد العظيم محمد حجاب فوجدناه فريدا في بابه نافعا  
لطلابه عمم الله النفع به وأكثر من أمثال مصنفه آمين

كاتبه	كاتبه	كاتبه
عبد الله بن الدالي	عبد الله جاد	علي محمد النجار
الشافعي	الشافعي	الشافعي
كاتبه		كاتبه
علي سرور الزنكوفى		منصور محمد الشامي
الشافعي		الشافعي
كاتبه	كاتبه	كاتبه
محمد علي أبو النجاة	حسان عبد الرحيم	محمد عبد البحيري
الشافعي	المالكي	الشافعي
كاتبه		كاتبه
ابراهيم الميهي		علي أحمد صبره
الشافعي		الشافعي
كاتبه	كاتبه	كاتبه
سليمان ابراهيم البيلى	أحمد عبد السلام	مמוש السخاوى
الحنفى	الحنفى	الحنفى

( تمرينات على ما تقدم في الكتاب جميعه )

عرف علم التوحيد وبين ثمرته . اذكر تعريف الحكم وبين اقسامه . بين اقسام الحكم الشرعي والمدى والعقلي . عرف الواجب والجائز والمستحيل وبين اقسام كل . عرف المكلف وبين محترزات تعريفه بين أهل الفترة وانهم ناجون من عذاب النار أم لا . بين معنى كون الصفة تسمية . اذكر تعريف الوجود . بين معنى كون الصفة سلبية . اذكر تعاريف الصفات السلبية وبين كونها تتعلق أم لا . بين معنى كون الصفة صفة معنى او صفة معنوية . اذكر تعاريف صفات المعاني وبين ما يتعلق منها وما لا يتعلق . اذكر ما يتعلق به كل صفة من الصفات التي لها تعلق . هل يتعلق سمعه تعالى بالذوات أولا . هل يتعلق بصره تعالى بالاصوات أولا . بين معنى التعلق وهل يكون للصفات المعنوية أولا . بين معنى الجائز في حقه تعالى . اذكر تعريف الرسول وبين ما يجب في حقه وما يمتنع وما يجوز . اذكر تعاريف ما يجب في حقه وما يمتنع تفصيلا . بين دلالة المعجزة على صدق الرسل هل هي وضعية او عقلية او عادية . هل تعرف عدد العقائد الواجبة على المكلف تفصيلا . هل يمكنك أن تأخذ جميع العقائد من قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم